بعد تعييناته الأخيرة التي صبّت في خانة محافظين متشددين

ترامب ينظر في تعيين الجنرال جايمس ماتيس وزيراً للدفاع.. ورومني مرشح للخارجية

بعد تعيينات ترامب الأخيرة التي أثارت جدلاً كبيراً في الساعات الماضية كونها جاءت بمجملها لتصبّ في خانة المتشددين، يترقب الجميع ما تبقى من تعيينات في ما تبقى من مناصب مهمة وحساسة من بينها وزارتا الخارجية والدفاع.

وينظر الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مجموعة من الأسماء المرشحة لمنصب وزير الدفاع من بينها الجنرال جايمس ماتيس وديفيد بترايوس اللذين يحتاج تعيينهما لموافقة الكونغرس نظراً لعدم مرور سبع سنوات على وجودهما خارج الخدمة.

وبحسب التسريبات التي نشرتها صحيفة «وول ستريت جورنال» فإن من بين الأسماء التي يبحثها الرئيس المنتخب دونالد ترامب لتولي وزارة الدفاع الجنرال جايمس ماتيس.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في الفريق الانتقالي أن ترامب يدرس الخيارات من بين مجموعة من الضباط المتقاعدين ومن ضمنهم ماتيس الذي يعد من المتشددين تجاه إيران وهو كان عبر عن مخاوفه من التهديد الأمني الذي تمثله للولايات المتحدة.

واختلف ماتيس الذي كان مسؤول القيادة المركزية الوسطى التي تشرف على القوات الأميركية في الشرق الأوسط مع إدارة أوباما حول إيران وانسحاب القوات الأميركية من منطقة المسؤولية عنها.

وقال المسؤولون في فريق ترامب: إنه من المتوقع أن يزور ماتيس الرئيس الأميركي في نيوجيرسي لكن ماتيس رفض التعليق على الموضوع.

وإلى جانب ماتيس يبرز بين الأسماء المرشحة الجنرال ديفيد بترايوس القائد السابق للقوات الأميركية في العراق وأفغانستان، والجنرال المتقاعد في الجيش الأميركي جاك كين الذي عمل مستشاراً في حملة ترامب، وكان الأخير التقى ترامب الخميس الماضي.

وإلى هؤلاء ثلاثة أسماء أخرى مرشحة لمنصب وزير الدفاع هي جيم تالنت السيناتور الجمهوري المتقاعد وستيفن هادلي المستشار السابق للأمن القومي في عهد الرئيس جورج بوش الابن والسيناتور توم كوتون الذي كان ضابطاً في الجيش وهو منذ العام الماضي يشغل منصب عضو في الكونغرس.

وينص القانون الأميركي على أن يأتي وزير الدفاع من الحياة المدنية. ويعد الضباط المتقاعدون مدنيين مؤهلين لهذا المنصب فقط بعد مرور سبع سنوات على وجودهم خارج الخدمة الفعلية. ويتطلب تعيين كل من ماتيس أو بتراويس اللذين لعبا أدواراً هامة في العراق وأفغانستان موافقة الكونغرس كونه لم تمر سبع سنوات على تقاعدهما.

وعين السناتور جيف سيشنز المناهض للهجرة وأحد أوائل داعمي ترامب خلال الحملة، الجمعة وزيراً للعدل ما يشير إلى أن ترامب مستعد لنقل نهجه المتشدد حيال الهجرة غير الشرعية إلى البيت الأبيض.

الجنرال جايمس ماتيس (من الانترنت)

لكن تعيين سيشنز يتطلب مصادقة مجلس الشيوخ، علماً بأن تصريحات عنصرية علنية أدلى بها في ثمانينات القرن الماضي لا تزال تلاحقه حتى اليوم.

فعندما كان مدعياً عاماً في ألاباما عام ١٩٨٦ انتقد محامياً أبيض معتبراً أنه «عار على عرقه» بسبب دفاعه عن موكله الأسود. كما رفضت هيئة تعيينه قاضياً فدرالياً في ١٩٨٦ بعد الاستماع إلى إفادة بأنه استخدم عبارات عنصرية لوصف السود.

كما عين ترامب عضو الكونغرس المتشدد مايك بومبيو مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي أي ايه» وهو من أشد معارضي الاتفاق النووي الإيراني وأبرز منتقدي الديمقراطية هيلاري كلينتون خلال جلسات الاستماع حول الهجوم على القنصلية الأميركية في بنغازي عام ٢٠١٢.

أما منصب مستشار الأمن القومي فأسنده ترامب إلى الجنرال المتقاعد مايكل فلين (٥٧ عاماً) المناهض للتطرف الإسلامي والمعروف بمواقفه التصالحية حيال روسيا.

وتعيين فلين لا يتطلب موافقة مجلس الشيوخ.

وبعد ساعات من هذه التعيينات، أعلن مدعي عام ولاية نيويورك أن ترامب توصل إلى تسوية بقيمة ٢٥ مليون دولار في قضية الدعوى ضد جامعة ترامب المتهمة بالفساد.

وقد عكرت هذه القضية مسار حملته الانتخابية على مدى أشهر وهذه التسوية تجنبه الآن مزيدا من الإحراج في الدعاوى القضائية أثناء قيامه بتشكيل حكومته كما أعلن المدعي ديفيد بتروشيلي واصفاً التسوية بأنها «انتصار للجميع».

وفيما تدل تعييناته حتى الآن على أنه سيعتمد مواقف محافظة متشددة، بذل ترامب جهوداً لإرسال إشارات طمأنة حول الاستقرار والاستمرارية بخصوص مكانة أميركا في العالم.

وقال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ: إنه أجرى «محادثة جيدة» مع ترامب عبر الهاتف موضحاً في بروكسل أنه «على ثقة شديدة» بأن الرئيس المقبل يبقى ملتزما بالحلف.

إلى ذلك سيكون ميت رومني المعتدل الذي هزم في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ مرشحاً للخارجية إلى جانب رئيس بلدية نيويورك السابق رودي جولياني.

ويعتبر رومني مرشحاً جدياً لتولي حقيبة الخارجية بعدما عين الرئيس الأميركي المنتخب ثلاثة محافظين في مناصب قضائية وأمنية رئيسية.

وفي حال اختير رومني وزيراً للخارجية فإنه سيحمل نظرة أكثر تشدداً للجمهوريين في السياسة الخارجية. ففي ٢٠١٢ وصف روسيا بأنها «أكبر تهديد جيوسياسي» في تناقض واضح مع موقف ترامب الذي تبادل الإطراء مع بوتين.

وسبق أن ندد رومني بتصريحات ترامب حول منع دخول المسلمين إلى الولايات المتحدة.

عهد ترامب: صداقة مع روسيا وعداء تجاه إيران

الوطن – وكالات

تأكد أمس أن عهد الرئيس الأميركي المقبل دونالد ترامب سيكون عهد صداقة مع روسيا وعداء مع إيران. واستناداً إلى التعيينات التي أعلن عنها ترامب لمستشاره للأمن القومي واختياره لمدير وكالة المخابرات المركزية «السي آي إيه»، يبدو أن ترامب مصر على تحويل وعوده الانتخابية إلى حقائق.

وجاء تعيين الجنرال المتقاعد مايكل فلين مستشاراً للأمن القومي في الإدارة الجمهورية المقبلة موافقاً للتوقعات، ولنهج التعاون الأميركي الروسي الذي روج له ترامب. واتصل الرئيس الأميركي المنتخب بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأسبوع الماضي وناقشا الجهود المشتركة لدحر الإرهاب. وسبق لفلين أن زار العاصمة الروسية موسكو بصفته أحد مديري حملة ترامب الانتخابية، والتقى بوتين.

وخلال الفترة بين ٢٠١٢-٢٠١٤، قاد فلين الاستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع «البنتاغون»، لكنه استقال بعد نشوب خلافات بينه وبين فريق الرئيس الأميركي باراك أوباما. وكان فلين من أبرز من انتقدوا أوباما بسبب تقليله من جدية خطر داعش.

وعارض فلين سياسة «البنتاغون» تجاه العديد من الملفات العالمية ومنها الشرق الأوسط. وحسب خبير روسي في الشؤون الأميركية «لم يكن فلين وحيداً (في معارضته)، بل وقف إلى جانبه فريق من ضباط رئاسة أركان الجيش الأميركي المنزعجين من مغامرات فريق باراك أوباما». وأضاف الخبير، حسب وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «(هؤلاء) لم يرُضهم أن «البنتاغون» أيد حركات الإرهاب، متطلعاً إلى الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، مبيناً أن الإطاحة بالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي تسببت بزعزعة الاستقرار في ليبيا».

ويشير اختيار فلين إلى توجه متشدد في محاربة الإرهاب على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويؤمن مستشار الأمن القومي الأميركي المقبل أن الولايات المتحدة في حرب دولية ضد «الإسلام المتطرف» ويريد التعاون مع روسيا على عدة أصعدة.

ويتوقع دان مهايفي، وهو عضو في مركز دراسات الرئاسة والكونغرس «توجها حازما في السياسة الخارجية، وسياسة قاسية تجاه الإرهاب»، مشيراً إلى أن منصب مستشار الأمن القومي ليس منصبا عسكريا أو قياديا، بل استشاري وإداري يساعد الرئيس على الاستماع إلى الأولويات المختلفة في أجهزة الاستخبارات المتنوعة ويوجهه لاختيار السياسة الأنجع.

في المقابل، اختار الرئيس الأميركي المنتخب عضو لجنة الاستخبارات في مجلس النواب مايك بومبيو مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية. وقال بومبيو: إنه يتطلع للتراجع عن الاتفاق النووي مع إيران، في تصريح يتوافق مع وعد ترامب الانتخابي بتمزيق هذا الاتفاق.

وإن كان مدير «السي آي إيه» لا يستطيع فعل الكثير بخصوص الاتفاق النووي مع إيران، إلا أنه قادر على استخدام الأدوات الاستخبارية للنظر فيما إذا كانت إيران فعلا ملتزمة بالاتفاق.

ومن المفترض أن يكون ترامب التقى أمس أبرز معارضيه المرشح السابق للرئاسة ميت رومني، وهو جمهوري معتدل يعتقد أن الرئيس المنتخب سيختاره لتولي منصب مهم قد يكون وزير الخارجية. ولرومني مواقف متشددة حيال إيران وملفها النووي.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب (من الانترنت)

السيسي يدعو إلى عدم استباق نتائج سياسة ترامب في الشرق الأوسط

أثنى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، وقال: إن «تصريحاته المستفزة خلال الحملة الانتخابية لا تعكس بالضرورة الأفعال التي سوف يتخذها وهو رئيس».

وأضاف السيسي في مقابلة مع وكالة الأنباء البرتغالية (إل يو إس ايه) التي بثت أمس السبت، «دعونا لا نستبق النتائج أو نقلق حيال مستقبل الأفعال أو السياسات الأميركية في الشرق الأوسط».

وقال الرئيس المصري: «نحن نميز بين الخطاب الذي أطلق خلال الحملات الرئاسية والإدارة الحقيقية والواقعية للبلاد بعد تولي المنصب»، مشيراً إلى أنه «سوف تكون هناك فرصة لمزيد من القراءات الدقيقة».

وكان السيسي أول رئيس في العالم يهنئ هاتفياً ترامب على فوزه في الانتخابات. وأعرب بيان رئاسي أميركي صادر عن ترامب عن تقديره التام للسيسي، مشيراً إلى أن ترامب قال إنه «يتطلع إلى لقاء الرئيس السيسي مرة أخرى قريباً»، حيث إن الزيارة ستكون هي الأولى لرئيس مصري منذ ٢٠ عاماً.

وكالات

إسرائيل وتزايد المخاوف من نظام متعدد الأقطاب

تحسين الحلبي

ما تزال القيادة الإسرائيلية تدرس وتتابع الأخطار التي ولدها تصويت المندوبين في منظمة (الأونيسكو) بأغلبية على أن المسجد الأقصى وموقعه مكان مقدس للمسلمين وليس لليهود أي صلة في ذلك المكان.. ويبدو أن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق يعقوب عميدرور يتولى الآن دراسة هذا القرار المتعلق بالقدس وأماكنها المقدسة من مختلف الجوانب السياسية بشكل خاص، فهو يرى في تحليل نشره في مركز (بيغين-السادات للدراسات الإستراتيجية) أن تصويت روسيا والصين لمصلحة هذا القرار في منظمة الأونيسكو أغضب الحكومة الإسرائيلية وهذا يعني أن هاتين القوتين الكبيرتين ستشكلان قوة مستمرة في دعم وجهة النظر الفلسطينية والعربية تجاه إسرائيل والصراع الدائر معها منذ عام (١٩٤٨).

ويحذر من أن هذا الموقف الروسي- الصيني يعرقل السعي الإسرائيلي للتحالف مع موسكو وبكين وتحييد موقفهما المؤيد للموقف الفلسطيني والعربي بشكل عام، فهو يرى أن الصين تدير سياسة ديناميكية وستتحول إلى قوة عظمى من ناحية اقتصادية وسياسية تدعمها القوة العسكرية التكنولوجية المتطورة الروسية وستحتل الدولتان موقعاً متقدماً في صنع القرار الدولي أمام الولايات المتحدة... ويكشف (عميدرور) أنه أجرى حواراً مع عدد من الشخصيات السياسية الصينية وأبلغها بقلق إسرائيل من هذا الموقف الصيني فقالوا له إنهم بحاجة إلى أصوات (٥٧) دولة مسلمة في الأمم المتحدة وأن لديهم مواطنين مسلمين من الصينيين. ويبدو أن التطورات الدولية على ساحة القوى الكبرى وبداية التحولات في موازين القوى بينها لن تكون من مصلحة إسرائيل رغم أنها تحاول منذ الآن فتح أبواب تحالف مع الصين وروسيا وتطويرها للمحافظة على إسرائيل ومشروعها التوسعي في المنطقة. يقول عميدرور: «إن إسرائيل ستظل صغيرة الحجم وستحتاج دوماً إلى دول كبرى في الساحة الدولية وهي لا ترى حتى الآن إلا الولايات المتحدة راعية وشقيقة لها (رغم وجود بريطانيا وفرنسا إلى جانبها من دون تردد) لكن المسرح العالمي قابل دوماً للتغير».

ومن الملاحظ أن القيادة الإسرائيلية تتزايد مخاوفها من أي تطورات إقليمية أو دولية تغير موازين القوى العالمية وتفتح الفرص أمام تغيير النظام الدولي الذي استندت إليه إسرائيل منذ نشوئها...

ففي زمن بلفور وسايكس بيكو كان النظام العالمي تحكمه قوى الاستعمار البريطاني والفرنسي. نشأت إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية التي فتحت بوابة نظام عالمي أميركي يقابله نظام سوفييتي، وفي هذه الأوقات يدرك المفكرون في إسرائيل أن أي تطورات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور عالم متعدد الأقطاب تتنافس أقطابه وتتناقض مصالح بعضها مع بعضها الآخر ستؤثر سلباً في مستقبل المشروع الصهيوني وأهدافه التوسعية ومصداقيته المطلوبة... وهنا يقول عميدرور: «إذا كانت إسرائيل واليهود لا توجد لهم صلة تاريخية أو دينية بالهيكل، (موقع المسجد الأقصى) ومدينة القدس، فإن الفلسطينيين سيصبح في مقدورهم تفنيد ادعاء إسرائيل بحقها في وطنها التاريخي وهذا ما يمكن أن يحول أي مفاوضات إلى عملية لتصفية الدولة اليهودية».

وفي النهاية يشير السجل التاريخي لنشوء هذا الكيان العنصري إلى أنه نشأ من رحم حربين عالميتين الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) حتى وصل عام ١٩٤٨ إلى الإعلان عن نفسه أي إنه مر على نظامين عالميين نشأا من حربين عالميتين.

وما نشهده في ظروفنا الآن هو مخاض لولادة نظام عالمي متعدد الأقطاب وتتحكم بعناصره الكبرى تناقضات ومصالح متناقضة، وإسرائيل تريد تسخير نتائجه لمصلحة مشروعها التوسعي، فهل نعمل نحن على تسخيره لهزيمة مشروعها؟

انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي على المحك أكثر من أي وقت

يبدو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مهدداً أكثر من أي وقت مع تصاعد التوتر الدبلوماسي بين الجانبين، وإذا كان الطرفان يتجهان إلى الطلاق فإن أياً منهما يرفض تحمل مسؤولية هذا الأمر.

وبعد تأخير متكرر لهذه العملية التي بدأت في ٢٠٠٥، لوح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإجراء استفتاء حول الملف يتيح لشعبه اتخاذ القرار في ما يبدو وسيلة ضغط على الاتحاد الأوروبي، علماً بأن الأخير يرفض قطيعة مع تركيا التي باتت شريكا أساسياً في التصدي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

ومن جهتها، انتقدت بروكسل في تقريرها المرحلي الأخير في التاسع من تشرين الثاني «عودة إلى الوراء» لتركيا على صعيد معايير الانضمام إلى الكتلة الأوروبية، وخصوصاً فيما يتصل بحرية التعبير ودولة القانون وخصوصاً منذ محاولة الانقلاب في منتصف تموز.

ورغم أن مسؤولين في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد يعبرون علناً عن رفضهم انضمام تركيا مستندين إلى ما ترتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان، ما يدخلهم في «حرب كلامية» مع نظرائهم الأتراك، فإن بروكسل تواصل الدعوة رسمياً إلى مواصلة المفاوضات.

ويعتبر إيكان اردمير من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية التي مقرها في واشنطن أن ثمة «ترددا لدى بروكسل في تعليق عملية انضمام تركيا».

ويضيف: إن هذه العملية «ينظر إليها بوصفها إحدى آخر الرافعات التي يملكها الاتحاد الأوروبي لكبح سلطة أردوغان التعسفية».

وأعرب الاتحاد الأوروبي عن مزيد من القلق على حقوق الإنسان في تركيا منذ محاولة الانقلاب وحملة التطهير الواسعة النطاق التي أعقبتها وشملت كل مفاصل الدولة إضافة إلى وسائل الإعلام وأحزاب المعارضة.

ويرى روي كرداك أستاذ العلوم السياسية في جامعة بريمن في ألمانيا أن الحجم الذي بلغته هذه الحملة «يعني، في الوقائع، نهاية عملية انضمام تركيا»، ويقول «يصعب قول ذلك في اللغة الدبلوماسية، لكن أي مسؤول أوروبي لا يمكنه أن يؤيد في شكل صادق انضمام تركيا».

لكن ذلك لا يمنع قادة دول الاتحاد، باستثناء النمسا، من أن يواصلوا في تصريحاتهم الدعوة إلى استمرار المفاوضات مع أنقرة.

وفي هذا السياق، اعتبرت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني الإثنين أن «من الأهمية بمكان أن تظل قنوات التواصل مفتوحة مع بلد شريك ومرشح للانضمام».

وفي الجانب التركي، أكد المتحدث باسم الرئاسة إبراهيم كالين أخيراً في مقال نشر في صحيفة «دايلي صباح» أن الانضمام إلى الكتلة الأوروبية «هدف إستراتيجي» بالنسبة إلى أنقرة وأنه ينبغي تسريع المفاوضات وليس وقفها.

ووقعت بروكسل وأنقرة في آذار اتفاقاً ينص على مساعدة بقيمة ستة مليارات يورو وفتح فصول جديدة في عملية الانضمام، على أن تتعهد تركيا احتواء تدفق المهاجرين إلى أوروبا بعدما وصل إليها أكثر من مليون لاجئ العام الفائت.

وتنتظر أنقرة أيضاً إعفاء مواطنيها من تأشيرة دخول دول الاتحاد بموجب الاتفاق المذكور.

ومن جهته يعتبر سونر كغبتاي من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن التصريحات العلنية للاتحاد الأوروبي في شأن عملية الانضمام لا تعكس هاجس الحفاظ على الاتفاق في شأن اللاجئين.

توقيف صحفيين سويديين اثنين في جنوب شرق تركيا

ضباط أتراك مكلفون بالعمل في مهام حلف الناتو طلبوا اللجوء في البلدان التي يعملون فيها

أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي الناتو ينس ستولتنبرغ أن عدداً من الضباط الأتراك المكلفين بالعمل في مهام الحلف طلبوا اللجوء بعد محاولة الانقلاب الأخيرة التي جرت في تركيا في تموز الماضي. ونقلت «رويترز» عن ستولتنبرغ قوله في مؤتمر صحفي الجمعة: «إن عدداً من الضباط الأتراك العاملين في هياكل قيادة حلف شمال الأطلسي طلبوا اللجوء في البلدان التي يعملون بها»، مشيراً إلى أن الحلفاء سينظرون في هذا الأمر ويبتون فيه. وكان عدد من العسكريين الأتراك العاملين في قاعدة لحلف الناتو في جنوب غرب ألمانيا قدموا الأسبوع الماضي طلبات لجوء إلى الحكومة الألمانية. ويواصل نظام أردوغان حملة اعتقال وتصفية خصومه حيث بلغ عدد المعتقلين على خلفية محاولة الانقلاب التي شهدتها تركيا منتصف تموز الماضي أكثر من ٧٠ ألفاً من العسكريين ورجال الشرطة والقضاء إضافة إلى تسريح عشرات الآلاف من العاملين في مختلف المؤسسات التركية وإغلاق عدد كبير من وسائل الإعلام. وفي سياق آخر أوقفت الشرطة التركية أمس مراسلي تلفزيون سويديين في محافظة ديار بكر ذات الأغلبية الكردية بجنوب شرق تركيا بعد أن قاما بالتصوير قرب منطقة عسكرية، حسب وكالة محلية. غير أن التلفزيون السويدي «إس في تي» قال: إن الصحفيين ستيفان اسبيرغ ونيكلاس بيرغلاند، تم استجوابهما لا توقيفهما، أثناء إعدادهما تقريراً في جنوب شرق تركيا، وأضاف: إن الصحفيين في طريق العودة إلى اسطنبول. وذكرت وكالة «دوغان» للأنباء في وقت سابق أن الصحفيين أوقفا بعد أن قاما بالتصوير في منطقة قريبة من مقر عسكري. وبعد استجوابهما، نقل الصحفيان إلى قسم الأجانب في الشرطة، المعني بعمليات الترحيل حسب دوغان التي لم تورد تفاصيل أخرى.

يعلن بنك الشام عن رغبته في بيع العقارات التالية في منطقة بانياس على من يرغب بالشراء التكرم بإرسال طلب خطي إلى إدارة بنك الشام في دمشق أو الى أي فرع في المحافظات وبموعد أقصاه عشرون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.

رقم العقار / المنطقة العقارية	المساحة متر / مربع
3157 بانياس	943
4005 بانياس	2566
4493 بانياس	4556
327 بانياس	5186
522 بانياس	2157

بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
+963 11 33919
www.chambank.sy
info@chambank.sy